

لان جمعه ذلك المعلوم مستلزم لتكذيب النبي صلي الله عليه وسلم
في اخباره عنه انه من الدين والمعلوم بهذا المعنى هو ما يعرف
بشبهة الى الدين خواتم المسلمين وعوامهم من غير قبول
التشكيك فالتحقق بالضرورة واليه انشأ بقوله ضرورة كوجوب
الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر وغير ذلك وههنا تنبيهات
الاول من موصولة فتجمل على العموم بقدرية المقام وصلته بجمعة
وللمعلوم معمول ولا مة مقوية ومن ديتنا حال من ضمير معلوم اي
حال كون ذلك المعلوم بعض معلومات ديننا فيشمل الاحكام
الخمس لامن حيث متعلقاتها فنقول القرائي في الاباحات
لوحده بعض الاباحات المعلوم بالضرورة كفر كما لو قال
ان الله عز وجل لا يبيح النبين او الغنم انتهى ياتي عن الامدي
ما يخالفه والحامل على فصل تلك المعلومات من عوامها والتقديم
والناخير ضرورة النظم وضرورة منصوب على التمهيد او
بتنوع الخافض او صفة لحدوث اي معلوم علما متشابها للعلم
الحاصل لنا بالضرورة وما هذا طريقه لا يكون الا جمعا عليه
منقول بالضرورة فابراة مخالفة قاعدة الاشاعة من ان الاحكام
الشريعة كلها نظرية لا يدرك شي منها الا بالسمع دون العقل
مدفوع بالحمل على المتشابهة واصل المجد انكار ما علم ولا لكنه
استعمله هنا في مطلق النفي والانكار والله اعلم الثاني اخترت
بقوله لمعلوم من ديننا الخ عن انكار معلوم كذا ليس منه
كانكار وجود بغداد وخراسان وكذا قال القاضي في الشفا
فاما من انكر ما عرفت بالتواتر من الاخبار والسير والبالاد التي
لا ترجع الى ابطال شريعة ولا تقضي الى انكار قاعدة من

الدين

الدين كانكار غزوة تبوك ومؤتة وجود الي بكر وعمر وقتل عثمان
او خلافة علي رضي الله تعالى عنهم معا علم بالنقل ضرورة وليس
في انكار جمعة شريعة تلا سبيل الى التكفير بخلافه وانكار وقوع
العلم بما ذل ليس في ذلك اكثر من المباحنة كانكار هشام الغوطي
وعباد الصميري ونعت الجمل ومجارية علي رضي الله تعالى عنه
من خالفه فاما ما ضف ذلك من اجل تهمة النافلين وهم
المسلمين اجمع فتكفرو بذلك لسريانه الى ابطال الشريعة انتهى
قلت في ادراج انكار وجود الي بكر في ذلك نظر لافضائه
الي انكار صدق ثاني اثنين اذ هما في الفاراذ يقول لصاحبه
لا تخزن ان الله معنا وقد يقال اراد الانكار من حيث الوجود
خاصة مع قطع النظر عن لازمه ولهم خلاف في تكفير من
استلزم قوله كفر ايا في اخر المبحث الثالث قوله ليس حد
بالسكون للوقوف على لغة ربيعة لضرورة النظم وليس فيه عاطفة
على حد قول القائل وانما يجزي الفتى ليس الحمل وقابدة الفرج
به دفع توهم ان القتل كفارة لجرمه ولم يخص القول فيه عنده ان
كان مظهر الذك قتل ان لم يثبت وماله في وان كان مستند قتل ولا
تقبل له ثوبه لانه رديف لكنه ان تاب بعد الظهور عليه قتل وماله
لوارثه كما لو تاب قبل القدرة عليه علي المذهب وان لم يثبت قتل
وماله في والله اعلم وقوله ومثل هذا من نفى الجمع بشي
به الي ان كل من نفى حكما جمعا عليه اجماعا قطعيا كفر وهو
ما عزا في الشفا لا كثيرا ولقظه فاما من انكر الاجماع المجرى
اي حكمه الذي ليس طريقه النقل المتواتر عن الشرايع فاكثرو
المسلمين من الفقهاء والنظار في هذا الباب قالوا بتكفير كل من

النفوس
بالنعمان

لا
ما يكمل
عمله